العفو الدولية تجدد المطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة

الخميس 8 يوليو 2010 12:07 م

08/07/2010

نافذة مصر / يونايتد برس

جددت منظمة العفو الدولية مطالبة الاحتلال الصهيوني برفع الحصار بشكل كامل عن قطاع غزة الذي يدخل عامه الرابع تحت الحصار الصهيوني الجائر، معتبرة أن إجراءات الكيان الصهيوني الأخيرة لتخفيفه غير كافية.

وأشارت المنظمة إلى أن "الحصار دمر اقتصاد غزة ودفع الناس إلى البطالة والفقر والاعتماد على وكالات المعونة من أجل البقاء".

وأكد مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، مالكوم سمارت، أن الكيان الصهيوني ملزم وفق القانون الدولي، بوصفه قوة احتلال، برفع الحصار عن قطاع غزة، وإنهاء الحظر الذي يفرضه على الصادرات من القطاع لتمكين الناس من إعادة بناء حياتهم واقتصادهم.

وقال سمارت: "إن الفلسطينيين لا يزالون محاصرين في غزة مع استمرار سيطرة الكيان الصهيوني على المجال الجوي للقطاع ومياهه الإقليمية ونقاط العبور، ويواجه السكان قيوداً على وصول مواد البناء الأساسية التي يحتاجون إليها لإعادة بناء منازلهم".

وأضاف سمارت "إن أي تخفيف للحصار هو موضع ترحيب"، لافتاً إلى أن المشاكل التي خلفها حظر الغالبية العظمى من الصادرات والمواد الخام وحركة الناس لا يمكن حلها مع استمرار الحصار.

واعتبر سمارت أن إجراءات الكيان الصهيوني الأخيرة التي أعلن عنها لتخفيف الحصار "أقل من المطلوب، وغير كافية لوضع حد للأضرار التي لحقت بسكان غزة الذين يعتمد أربعة من أصل كل خمسة منهم على المساعدات".

وأكدت المنظمة أن استمرار فرض القيود على مواد البناء للاستخدام العام سيؤخر أكثر قيام الفلسطينيين بإعادة إعمار منازلهم وأعمالهم التجارية وغيرها من الممتلكات التي تعرضت للتدمير في الهجوم الإسرائيلي على القطاع أواخر عام **2008** والذي دمّر أكثر من ثلاثة آلاف منزل والمئات من الممتلكات الأخرى بما فيها المصانع والمزارع والمباني الحكومية.

وكانت الدولة العبرية نشرت، ضمن ما وصفته بسياسة تخفيف الحصار، قائمة تضم ما يزيد عن ثلاثة آلاف مادة حظرت دخولها قطاع غزة، وقالت إنها تخشى أن تستخدمها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في تصنيع أسلحة وإعادة بناء منشآت عسكرية تم تدميرها.

كما قالت إنها سترفع عدد شاحنات البضائع التي يسمح لها بدخول القطاع يوميا إلى **350** شاحنة مقارنة بنحو ثمانين شاحنة حالياً، لكنها أكدت أنها لن ترفع الحصار البحري عن غزة، وأن ترسيم الحدود سيتم وفق الاعتبارات الأمنية والديمغرافية الإسرائيلية.

وتتزامن مطالب منظمة العفو الدولية مع زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو واشنطن حيث أجرى محادثات مع الرئيس الأميركي باراك أوباما ركزت على الدعوة إلى مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين في إطار عملية السلام.